وزارة العدل تعلن عن شمول "400" طفل وامرأة بالعفو الخاص

كشفت وزارة العدل العراقية، اليوم الأربعاء، عن أعداد المشمولين بقانون العفو الخاص المزمع إقراره، من الأحداث والنساء.

وقال المتحدث باسم وزارة العدل احمد لعيبي في حديث متلفز تابعته "المطلع"، إن: "الوزارة أعدت قوائم بأسماء الموقوفين في السجون التابعة لها، مبينا أن أعداد الذين سيتم شمولهم بالعفو الخاص من الأحداث الأطفال والنساء تبلغ نحو 400 موقوف".

وبين لعيبي، أن "العفو الخاص يشمل الأحداث والنساء المحكومين ثلاث سنوات فما دون، ويكون اما قد أنهى سنة او بقي سنة من مدة محكوميته".

وأشار إلى أن "المتهمين بالقتل وتجارة المخدرات والأعضاء البشرية وغسيل الأموال والحق الشخصي غير مشمولين بالعفو الخاص".

وأكد أن "وزارة العدل أكملت كافة القوائم بأسماء المشمولين بالعفو الخاص، ولغاية اللحظة لم يصلنا أي كتاب من رئاسة الجمهورية او رئاسة الوزراء بشأنه.
ومطلع تشرين الأول الماضي، تدارست الرئاسات الثلاث (الجمهورية، الوزراء، البرلمان)، مقترحا مقدما بشأن منح عفو خاص للنساء والأحداث مع استثناء بعض الجرائم الخطيرة".

وتشير المادة (73/أولاً) من الدستور العراقي، إلى أن "من صلاحيات رئيس الجمهورية (اصدار العفو الخاص بتوصية من رئيس مجلس الوزراء، باستثناء ما يتعلق بالحق الخاص، والمحكومين بارتكاب الجرائم الدولية والارهاب والفساد المالي والاداري)".

ولم يرى مقترح "العفو الخاص" النور منذ حكومة رئيس الوزراء السابق مصطفى الكاظمي، الذي وجه في تموز 2021، وزير العدل حينها، بمتابعة تسريع وتسهيل إجراءات العفو الخاص، سيما عن فئات من الأطفال الأحداث والنساء.

وبالإضافة إلى مقترح العفو الخاص، توجد مطالبات من كتل "سنية" بتشريع قانون "العفو العام" باعتباره أحد بنود ورقة الاتفاق السياسي التي تشكلت عليها حكومة محمد شياع السوداني، في تشرين الأول 2022.